

Distr.: Limited
19 September 2014
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والعشرون

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

إثيوبيا، إندونيسيا، أنغولا*، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)*، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية*، دولة فلسطين*، سري لانكا*، السودان*، فزويلا (جمهورية - البوليفارية)، كوبا، لبنان*: مشروع قرار

.../٢٧

ولاية الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يشير إلى جميع القرارات السابقة الصادرة عن الجمعية العامة، ولجنة حقوق الإنسان، ومجلس حقوق الإنسان بشأن هذه المسألة، وبخاصة قرار الجمعية ٢٢٣/٦٥ الصادر بتاريخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وقرارات المجلس ٥/٨ الصادر بتاريخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، و٦/١٨ الصادر بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، و٩/٢١ الصادر بتاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، و١٥/٢٥ الصادر بتاريخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤،

وإذ يشير أيضاً إلى قراراته ١/٥ المتعلق ببناء مؤسسات المجلس و٢/٥ المتعلق بمدونة قواعد السلوك للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بالمجلس المؤرخين ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وإذ يشدد على أن يؤدي المكلف بالولاية مهامه وفقاً لهذين القرارين ومرفقاتهما،

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان

(A) GE.14-16597 190914 220914



الرجاء إعادة الاستعمال



* 1 4 1 6 5 9 7 *

وإذ يؤكد من جديد حق الجميع في نظام اجتماعي ودولي يمكن أن يتحقق فيه الأعمال التام للحقوق والحريات المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً ما أعرب عنه في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة من تصميم على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وهزيمة الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي، بُغية تعزيز الرقي الاجتماعي، ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح، وممارسة التسامح وحسن الجوار، واستخدام الآلية الدولية في تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعوب جميعها،

وإذ يسلم بأن الديمقراطية واحترام جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وشفافية الحكم والإدارة وخضوعهما للمساءلة في جميع قطاعات المجتمع، ومشاركة المجتمع المدني مشاركة فعلية جزء أساسي من الدعائم اللازمة لتحقيق تنمية مستدامة يكون محورها البعد الاجتماعي والإنساني،

وقد أصغى إلى شعوب العالم، وإذ يسلم بتطلعاتها إلى العدالة وتكافؤ الفرص للجميع والتمتع بما لها من حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية والعيش في سلام وحرية والمشاركة على قدم المساواة بدون تمييز في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، وتصميماً منه على أن يتخذ كل ما في وسعه من تدابير لكفالة إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف،

- ١- يؤكد من جديد أن لكل شخص الحق في نظام دولي ديمقراطي ومنصف؛
- ٢- يؤكد من جديد أيضاً أن قيام نظام دولي ديمقراطي ومنصف يشجع على الأعمال التام لجميع حقوق الإنسان للناس كافة؛
- ٣- يحيط علماً بتقرير الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف^(١)، ويرحب بما أنجزه من عمل؛
- ٤- يقرر تمديد ولاية الخبير المستقل المعني بتعزيز إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف لمدة ثلاث سنوات، وفقاً للشروط الواردة في قرار المجلس ٦/١٨؛
- ٥- يهيب بجميع الحكومات أن تتعاون مع الخبير المستقل وتساعدته في الاضطلاع بولايته، وأن تزوده بكل ما يلزم من معلومات يطلبها لتمكينه من أداء واجباته على نحو فعال؛
- ٦- يطلب إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقديم جميع الموارد البشرية والمالية اللازمة لاضطلاع الخبير المستقل بولايته على نحو فعال؛

- ٧- يدعو الخبير المستقل إلى مواصلة إقامة علاقات تعاون وثيقة مع الأوساط الأكاديمية ومراكز التفكير ومؤسسات البحوث، مثل مركز الجنوب، وغير ذلك من الجهات صاحبة المصلحة من جميع المناطق؛
- ٨- يطلب إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان والمفوضية السامية والآليات الخاصة التي مدد مجلس حقوق الإنسان واللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان ولاياتها، أن تولى، كل في إطار ولايته، الاهتمام الواجب لهذا القرار وأن تقدم إسهامات من أجل تنفيذه؛
- ٩- يهيب بالمفوضية السامية أن تتخذ مسألة إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف منطلقاً لها؛
- ١٠- يطلب إلى الخبير المستقل تقديم تقارير منتظمة إلى المجلس والجمعية العامة وفقاً لبرنامج عمل كل منهما؛
- ١١- يقرر مواصلة النظر في هذه المسألة في إطار البند نفسه من جدول الأعمال في دورته الثلاثين.